

Distr.: Limited
10 December 2002
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والخمسون
اللجنة الثانية

البند ٨٦ (د) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:
الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون
الاقتصادي الدولي عن طريق الشراكة

مشروع قرار مقدم من رئيس اللجنة، السيد ماركو أنطونيو سوازو (هندوراس)، على
أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/57/L.15

الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية
عن طريق الشراكة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٥/٤٩
المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٢٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر
١٩٩٥، و ١٧٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨٦/٥٢ المؤرخ
١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٨١/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،
و ٢١٣/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٩٣/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ١٩٠/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام المعنون "الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز
التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة"^(١)،

(١) A/57/388.

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٠/٥٦ بـاء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري الذي اعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢) في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢،

وإذ تشير كذلك إلى الالتزام بمؤازرة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واستخدامهما بالكامل في متابعة المؤتمر وتنسيقه،

وإذ تؤكد من جديد ما لاستمرار الحوار، الذي يُقام استجابة لمقتضيات التضامن، والمصالح والمنافع المتبادلة والاعتماد المتبادل الحقيقي والشراكة، من أهمية في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، وضرورة قيام منظومة الأمم المتحدة بتعزيز أنشطتها بغية تسهيل إجراء هذا الحوار،

وإذ تؤكد أهمية المحافظة على الزخم، وطنيا وإقليميا ودوليا، لضمان المتابعة السليمة لتنفيذ الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومواصلة بناء الجسور بين المنظمات والمبادرات الإنمائية والمالية والتجارية، في إطار جدول الأعمال الشمولي للمؤتمر،

وإذ تؤكد كذلك أهمية الربط المواضيعي بين العناصر التالية، بالترتيب التصاعدي: اجتماع الربيع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات برين وودز ومنظمة التجارة العالمية، الذي سيتناول مسألة الموازنة والتنسيق والتعاون، والحوار الرفيع المستوى، المعاد تشكيله، في الجمعية العامة الذي سيكون المحور التنسيقي لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والذي سيتضمن حوارا حول السياسات المتعلقة بتنفيذ نتائج المؤتمر، بما في ذلك موضوع المؤتمر وتساقق النظم المالية والتجارية الدولية في دعم التنمية،

وإذ تدرك الصلة بين تمويل التنمية وبلوغ الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف التي تضمنها الإعلان بشأن الألفية^(٣): فيما يتعلق بقياس التقدم المحرز في التنمية والمساعدة في توجيه أولوياتها، فضلا عن تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة، مع أخذ تنفيذ خطة جوهانسبرغ في الاعتبار،

١ - تؤكد أن الحوار الرفيع المستوى، بوصفه محور التنسيق الحكومي الدولي للمتابعة العامة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية والمسائل المتصلة به، حري بأن يسهم في تعزيز

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

التساوق بين سياسات المنظمات الإنمائية والمالية والنقدية والتجارية في إطار جدول الأعمال الشمولي للمؤتمر، فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة ونظام اقتصادي عالمي عادل؛

٢ - **تقرر** إعادة تشكيل الحوار الرفيع المستوى الجاري بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة ليكون الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية، لكي يصبح محور التنسيق الحكومي الدولي للمتابعة العامة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية والقضايا المتصلة به؛

٣ - **تقرر** أن تعقد حوارا رفيع المستوى، كل سنتين، على المستوى الوزاري؛

٤ - **توافق** على عقد الحوار الرفيع المستوى في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، في تاريخ يحدده رئيس الجمعية العامة بعد التشاور مع أصحاب المصالح، كي تُيسر المشاركة الوزارية ومشاركة رؤساء المؤسسات المالية والتجارية الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة؛

٥ - **تقرر** أن يكون الموضوع العام للحوار الرفيع المستوى "توافق آراء مونتيري: حالة التنفيذ والمهام المقبلة"؛

٦ - **تقرر** أن يدوم الحوار الرفيع المستوى يومين، وأن يتألف من سلسلة ابتكارية من الجلسات العامة والجلسات غير الرسمية لتكون حوارا حول السياسات واجتماعات موائد مستديرة تفاعلية بمشاركة أصحاب المصالح ذوي الصلة. وينبغي للحوار أن يكون جيد الإعداد ومحددا بطرق منها المشاورات الحكومة الدولية المناسبة، وفيما يلي تفاصيل يومي الحوار:

(أ) يُخصص اليوم الأول لعقد ثمانية اجتماعات مائدة مستديرة غير رسمية يشترك فيها جميع أصحاب المصالح ذوي الصلة، وفقا للصيغة المتبعة في اجتماعات المائدة المستديرة لمؤتمر مونتيري، حسب الاقتضاء، في دورتين تضم كل منهما أربع اجتماعات مائدة مستديرة بمشاركة ٣٥ مشتركا وتتناول الموضوعين التاليين:

- النظر في الأبعاد الإقليمية لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، باشتراك رؤساء اللجان الإقليمية والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرهم من أصحاب المصالح؛
- استكشاف الصلة بين التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق والالتزامات التي توصل إليها المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لاسيما ما ورد منها في الإعلان بشأن الألفية، وتعزيز التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر، بغية تحقيق نظام اقتصادي عالمي عادل؛

(ب) وتُنظَّم في اليوم الثاني اجتماعات رسمية وغير رسمية لاجراء حوار حول السياسات يشترك فيه جميع أصحاب المصالح ويرأسه رئيس الجمعية العامة بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وموضوع تساوق وتناسق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية في دعم التنمية، وسينظر أيضا في المهام التعاونية المقبلة. وسيدعى الأمين العام ورؤساء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وكذلك ممثلو المصارف الإنمائية الإقليمية إلى الإدلاء ببيانات استهلالية. وسيستع ذلك حوار تفاعلي في اجتماع غير رسمي، على أساس تطبيق مبدأ الأسبقية تطبيقا صارما، يسمح بالمشاركة على المستوى الوزاري. وسيكون بإمكان رؤساء الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية والدولية التي حضرت مؤتمر مونتيري المشاركة في الحوار. وسيكون أيضا بإمكان ممثل واحد عن المجتمع المدني وممثل واحد عن قطاع الأعمال التجارية، يختارهما المشتركون المعتمدون، القيام بمدخلات؛

٧ - **تقرر أيضا أن تُعقد قبل الحوار الرفيع المستوى جلسات استماع غير رسمية** خلال يوم واحد، مع ممثلي المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية المعتمدين لدى الحوار الرفيع المستوى، وتطلب من الأمين العام أن يقدم موجزا عن جلسات الاستماع تلك ليكون مُدخلا في مناقشات الحوار الرفيع المستوى؛

٨ - **تقرر أن تتخذ الجمعية العامة قرارا** بشأن تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، على أساس أمور منها نتائج الحوار الرفيع المستوى والعملية التحضيرية، وتطلب في هذا الصدد، كأحد المدخلات في ذلك القرار، أن يصدر رئيس الجمعية العامة موجزا للحوار حول السياسات وأن يصدر الرؤساء المشاركون لاجتماعات المائدة المستدرة مواجيز لكل من المناقشات التي حرت في تلك الاجتماعات؛

٩ - **تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، قبل إجراء الحوار الرفيع المستوى ورقة** مسائل تتضمن جدول أعمال مشروحا وبرنامج عمل للمساعدة في تنظيم الحوار؛

١٠ - **تطلب أيضا إلى الأمين العام أن يوفر للحوار الرفيع المستوى، المدخلات** ذات الصلة المتعلقة بتمويل التنمية، الواردة من جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تغطي اجتماعه الرفيع المستوى الاستثنائي السنوي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأعمال ذات الصلة التي أجراها في دورته الموضوعية، والتقرير السنوي للأمين العام عن جهود متابعة تنفيذ التزامات المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتقرير الأمين العام عن تنفيذ اعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛

١١ - تشجع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصالح ذوي الصلة على جميع الصعد على دعم الإعداد المناسب للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية؛

١٢ - تدعو مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، فضلا عن المؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى الاشتراك في الحوار الرفيع المستوى، بما في ذلك المرحلة التحضيرية، وتدعو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ورئيس البنك الدولي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي والمدير العام لمنظمة التجارة الدولية ورؤساء الهيئات الحكومية الدولية الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة إلى الاشتراك النشط في الحوار؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع جميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها اللجان الإقليمية والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبالتشاور مع المصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من الكيانات الإقليمية، ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، بدعم المشاورات الإقليمية للتحضير للحوار الرفيع المستوى؛

١٤ - تدعو الحكومات إلى تحسين التنسيق بين وزارات الخارجية، والمالية، والتعاون الإنمائي، والتجارة، وكذلك مع المصارف المركزية وغيرها من أصحاب المصالح، في تنفيذ توافق آراء مونتيري والقضايا ذات الصلة ومتابعتها، بما في ذلك التحضير للحوار الرفيع المستوى؛

١٥ - تشجع المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال التجارية على تكثيف مشاركتها في اجتماعات المائدة المستديرة والجلسات غير الرسمية للاجتماعات العامة التي يعقدها الحوار الرفيع المستوى، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، وتقرر ما يلي:

(أ) أن يكون باب الاعتماد مفتوحا أمام الجهات التالية:

١' جميع المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٢' جميع المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال التي كانت معتمدة لدى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

(ب) المنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال المهمة بالموضوع التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو التي لم تكن معتمدة لدى

المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، يمكنها أن تقدم طلب اعتماد إلى الجمعية العامة وفق إجراءات الاعتماد المقررة أثناء انعقاد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٤)؛

(ج) لن تمثل الترتيبات المذكورة أعلاه بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية وكيانات الأعمال التجارية في الحوار الرفيع المستوى، بأي حال من الأحوال، سابقة للاجتماعات التي ستعقدها الجمعية العامة في المستقبل؛

١٦ - **تلاحظ** أن النجاح في إعادة تشكيل الحوار الرفيع المستوى يمكن أن يمثل خبرة مفيدة في متابعة المؤتمرات متابعة متكاملة منسقة؛

١٧ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والخمسين في إطار بند معنون "متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية" بندا فرعيا معنوننا "الحوار الرفيع المستوى لتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية"؛

١٨ - **تطلب** من الأمين العام أن يقدم إليها قبل نهاية الدورة الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

(٤) انظر القرارات ٢٧٩/٥٤ و ٢٤٥/٥٥ باء.